الاستثناء المنقطع في صحيح البخاري
دراسة دلالية

دكتور/ محمد بن إبراهيم العمير
أستاذ النَّحو والصَّرف المساعد - قسم اللغة العربية
كلية الآداب - جامعة الملك فيصل
المملكة العربية السعودية

الملخص:
يهدف البحث إلى دراسة أسلوب الاستثناء المنقطع في الحديث النبوي، ونظرا لاتساع كتب الحديث وكثرتها فقد اقتصر البحث على واحد من أهم كتب الحديث هو صحيح البخاري، وذلك باستيعاب جميع أحاديث هذا الكتاب ودراستها دلاليا في سياقها الذي وردت فيه، وقد تم تقسيمه إلى مقدمة وتمهيد ومبحثين، استعرض التمهيد تعريف النحاة للاستثناء المنقطع، وبيانهم وجوه الاختلاف والافتراق بينه وبين الاستثناء المتصل، وماذا يدل عليه. وتتبع المبحث الأول الأحاديث التي دل الاستثناء المنقطع فيها على الاستدراك، وتتبع المبحث الثاني الأحاديث التي دل الاستثناء المنقطع فيها على التأكيد. وتوصل البحث في خاتمته إلى وجود عدد من الأحاديث النبوية المشتملة على الاستثناء المنقطع، مع عدم استفادة كتب النحو منها في الاستشهاد والتمثيل، وأن دلالة الاستدراك والتأكيد تتقاسمان هذه الأحاديث بشكل متساو تقريبا، وأن أكثر أدوات الاستثناء ورودا فيه هي حرف الاستثناء (إلا)، وأبرز أن للخلفية الفقهية أثرها عند شراح الحديث في فهم دلالة هذا الأسلوب، كما أبرز أن شراح الحديث كانوا في غاية التمكن اللغوي، ذوي دراية تامة نحويا ودلاليا، وأنهم استفادوا من الدرس النحوي والدلالي لفهم الحديث ثم إيضاحه للقارئ.

الكلمات المفتاحية: الاستثناء، المنقطع، المتصل، الاستدراك، التأكيد.

The cut-off exception in Sahih Al-Bukhari

semantic study The cut-off exception in Sahih Al-Bukhari Abstract:
The research aims at studying of exceptional interrupted method of Prophetic hadith . Due to the large amounts and various groups of authentic hadeeth books , the research is concerned to one of the most important books of hadith, which is: Sahih al-Bukhari, by comprehension of all the hadiths of this book and studying them semanticly in their context in which they are mentioned. This research has been divided into: _ an introduction, _a preface , _and two chapters. The introduction reviewed the grammarians' definition of the discontinuous exception; and their explanation of the differences and differences between it and the continuous exception, and what are its indications . The first unit looked at the hadiths in which the cut-off exception indicat (mustadrak) which means: some information in the hadith to be exceptioned. The second section looked at the hadiths in which the cut-off exception indicat affirmation. In its conclusion, the research finds that there are a number of prophetic hadiths that include the interrupted exception . This clarifies, of course, that grammatical books don't benefit from that kind of hadith in : _ taking them as proofs, _and representation. Also, that the indication of deduction and affirmation share these hadiths almost equally, and that the most frequent exception tools in it are the exception letter (except). The reseach clarifies that the most prominent effect is:The jurisprudential background on the hadith commentators in understanding the significance of this method. It, also, highlighted that the hadith commentators were: _highly linguistically proficient, _fully knowledgeable grammatically and semanticly, and that they benefited from the grammatical , _and semantic lesson to understand the hadith and then explained it to the readers.
Key words: exceptional, connected, interrupted, Mustadrak, affirmation.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، .... وبعد؛

فإن الاستثناء من الموضوعات التي لا يخلو عنها كتاب نحو مهما صغر حجمه، وقلت مسائله، وقد تناول النحاة في كتبهم أدوات الاستثناء باختلاف أنواعها –حرفية واسمية وفعلية-، وبينوا أنواع الاستثناء، وأعطوا كل نوع حالته الإعرابية.

وأثناء دراستهم لمسائل الاستثناء ذكروا الاستثناء المنقطع قسيما للاستثناء المتصل الأكثر ذكرا واستعمالا، وشملت دراستهم للاستثناء المنقطع بيان حالته الإعرابية، ودلالته، وذكروا شواهد على كل ذلك من القرآن الكريم، والشعر الفصيح، وأقوال العرب المنثورة، ولم يكن للحديث الشريف في ذلك كثير شواهد عندهم.

وأثناء قراءتي كتب الحديث وشروحه رأيت هذا النوع من الاستثناء حاضرا، تناوله شراح الحديث بالبيان والإيضاح، والكلام عليه من ناحية نحوية ودلالية، فقصدت في هذا البحث إلى إبراز هذه الشواهد من كتاب هو العمدة عند المحدثين –أعني صحيح الإمام البخاري رحمه الله-، ودراستها دراسة دلالية في سياقها الذي قيلت فيه، مع نقل عبارات شراح الحديث بنصها التي تبين مدلول هذا الأسلوب.

وقد اطلعت على دراستين اعتنت بالدراسة التطبيقية للاستثناء في الحديث الشريف:

الأولى تحمل عنوان: الاستثناء في الحديث الشريف بين النظرية والتطبيق من خلال صحيح البخاري، وهي رسالة دكتوراه مقدمة من الباحثة وجدان عبداللطيف الشَّمايلة، في جامعة مؤتة، عام ٢٠٠٦، وقد تناولت الباحثة أسلوب الاستثناء بالدراسة النظرية، وطبقت ذلك على الأحاديث الشريفة، بمنظور نحوي صرف، لم تعن فيها بالجانب الدلالي، ولم يكن للاستثناء المنقطع عندها شيء من الخصوصية في الطرح والمناقشة.

والدراسة الثانية حملت عنوان: الاستثناء في صحيح البخاري دراسة تطبيقية، وهي رسالة ماجستير مقدمة من الباحثة ماريا النور خلف الله في جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، عام ٢٠٠٨، وهي كسابقتها في طبيعة الدراسة، إلا أن الجانب النظري طغى عليها، ولم يحظ الجانب التطبيقي منها إلا بصفحات قليلة لا تصل إلى ١٠ صفحات.

فالتقاطع بين الدراستين السابقتين وهذا البحث يكاد يكون مقتصرا على العنوان، ويختلف بشكل واضح في المضمون، وطبيعة الدراسة.

والبحث هنا يجيب عن السؤال التالي: هل وجد الاستثناء المنقطع في الحديث الشريف، وما مدلوله، وهل نبه عليه شراح الحديث ودرسوا دلالته؟

واتبعت في دراستي هذه المنهج الاستقرائي التحليلي.

وقد قسمت هذا البحث إلى مقدمة، وتمهيد، ومبحثين.

خصصت التمهيد لدراسة هذا الموضوع نظريا عند النحاة؛ ليكون توطئة ومدخلا لدراسته التطبيقية في كتب الحديث.

وجعلت المبحثين للدراسة التطبيقية، الأول: في ذكر النصوص التي كان غرض الاستثناء فيها الاستدراك، والثاني في الشواهد التي كان غرض الاستثناء فيها التأكيد.

ومن الله التوفيق، وعليه الاتكال والاعتماد.

تمهيد: في الدراسة النظرية للاستثناء المنقطع:

يعرف الشاطبي الاستثناء المنقطع بأنه ما كان فيه المستثنى من غير جنس المستثنى منه[١]، وهو ما يفهمه تبويب المبرد بقوله: هَذَا بَاب مَا يَقع فِي الِاسْتِثْنَاء من غير نوع الْمَذْكُور قبله[٢]،وذلك ما يؤدي إليه تعليل سيبويه لاختيار النصب في هذا النوع من الاستثناء؛ إذ قال: لأن الآخِر ليس من النوع الأول[٣]، مما جعل ابن مالك يتخذه ضابطا للتفريق بين الاستثناء المتصل والمنقطع عندما قال: المستثنى إن كان بعض ما استثني منه حقيقة فهو متصل، نحو قام الرجال إلا زيدا، وإن لم يكن كذلك فهو منقطع ومنفصل[٤]، وزاد أبوحيان على ذلك ما كان فيه المستثنى بعض المستثنى منه إلا أن العامل غير متوجه عليه[٥].

فتسمية هذا الاستثناء بالمنقطع راجعة لكونه منقطعا عن المستثنى منه؛ إذ كان من غير نوعه، وهو الحد الفاصل بينه وبين الاستثناء المتصل الذي هو استثناء الشيء من جنسه، فهو إخراجُ بعض ما لولاه لَتَناولَه الأوَّلُ، ولذلك كان تخصيصًا على ما سبق، فأمّا إذا كان من غير الجنس –كما هو الحال في الاستثناء المنقطع- فلا يتناوله اللفظُ، فلا يحتاج إلى ما يُخْرِجه منه، وإذا كان كذلك، فإنّما يصحّ بطريق المجاز[٦].

فالاستثناء المنقطع جار على سنن الاستثناء في الصورة الظاهرية فحسب؛ إذ نجد أركان الاستثناء – من المستثنى منه وأداة الاستثناء والمستثنى- متوفرة فيه، ولكنه لا يسير سيره في المعنى والدلالة، وإلى هذا يشير ابن السراج بقوله: وليس منهاج الاستثناء المنقطع منهاج الاستثناء الصحيح؛ لأن الاستثناء الصحيح إنما هو أن يقع جمع

(١) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك): أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (المتوفى ٧٩٠ هـ)، المحقق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرون، الناشر: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م (٣/ ٣٦١)

(٢) المقتضب: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (المتوفى: ٢٨٥هـ)، المحقق: محمد عبد الخالق عظيمة. الناشر: عالم الكتب. – بيروت، بدون طبعة وبدون تاريخ (٤/ ٤١٢)

(٣) الكتاب عمرو بن عثمان بن قنبر أبو بشر، الملقب سيبويه (المتوفى: ١٨٠هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي- القاهرة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م (٢ / ٣١٩)

(٤) شرح تسهيل الفوائد محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ)، المحقق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م) (٢/ ٢٦٩)

(٥) ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥ هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م (٣/ ١٥٠٠)

(٦) شرح المفصل للزمخشري: يعيش بن علي بن يعيش (المتوفى: ٦٤٣هـ) قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م (٢/ ٥٣)

يوهم أن كل جنسه داخل فيه، ويكون واحد منه أو أكثر من ذلك لم يدخل فيما دخل فيه السائر بمستثنيه منه ليعرف أنه لم يدخل فيهم[١].

وقد اجتهد النحاة في تقدير أداة تتناسب مع هذا النوع من الاستثناء الذي لا ينطبق عليه معنى الاستثناء الحقيقي، فقدره البصريون ب (لَكِن) الْمُشَدّدَة؛ لأنَّه فِي حكم جملة منْفَصِلَة عن الأولى، فهو استدراك مخالف ما بعد (لَكِن) فيه ما قبلها غير أنهم اتسعوا فأجروا (إِلَّا) مجْرى (لَكِن)[٢]، وهو ما عنون به سيبويه الباب الذي عقده لمناقشة هذه المسألة بقوله: باب ما لا يكون إلا على معنى ولكن[٣]، وعلل ابن يعيش هذا التقدير بأنه: من قِبَل أنّ (لكن) لا يكون ما بعدها إلّا مخالفًا لِما قبلها، كما أنّ (إلّا) في الاستثناء كذلك، إلَّا أنَّ (لكِنّ) لا يُشترط أنّ يكون ما بعدها بعضًا لِما قبلها بخلافِ (إلّا)، فإنَّه لا يُستثنى بها إلّا بعضٌ من كلّ[٤].

يقول ابن السراج: وإنما ضارعت إلا (لكن)؛ لأن (لكن) للاستدراك بعد النفي، فأنت توجب بها للثاني ما نفيت عن الأول، فمن ههنا تشابها، تقول: ما قام أحدٌ إلا زيد، فزيد قد قام، ويفرق بينهما: أنّ (لكن) لا يجوز أن تدخل بعد واجب، إلا لترك قصة إلى قصة تامة[٥]، فإلا في الاستثناء المنقطع خرجت عن معناها في الاستثناء المتصل إلى معنى الاستدراك.

وذكروا من أنواع الاستثناء المنقطع أيضا : ما فاق قبله مع اتحاد الجنس[٦].

وقد لاحظ النحاة شرطا ضروريا للاستثناء المنقطع لتبقى صلته بمعناه الأصلي قائمة بعد ما طرأ عليه من معنى جديد، وهو ما أشار إليه ابن السراج بقوله: واعلم أن (إلا) في كل موضع على معناها في الاستثناء، وأنها لا بد من أن تخرج بعضًا من كل، فإذا كان الاستثناء منقطعًا فلا بد من أن يكون الكلام الذي قبل (إلا) قد دل على ما يُستَثْنى منه[٧].

---

(١) الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (المتوفى: ٣١٦هـ)، المحقق: عبد الحسين الفتلي، الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت (١/ ٢٩١-٢٩٢)

(٢) الأصول في النحو (١/ ٢٩١)، شرح تسهيل الفوائد (٢/ ٢٦٤)، ارتشاف الضرب من لسان العرب (٣/ ١٥٠٠)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، المحقق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة التوفيقية – مصر، بدون طبعة وبدون تاريخ (٢/ ٢٥٠)، أما الكوفيون فيقدرونه بـ(سوى)، وقال قوم (إلا) مع الاسم بعدها يكون كلاما مستأنفا.

(٣) الكتاب لسيبويه (٢/ ٣٢٥)

(٤) شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٥٤)

(٥) الأصول في النحو (١/ ٢٩٠)

(٦) ارتشاف الضرب من لسان العرب (٣/ ١٤٩٧)

(٧) الأصول في النحو (١/ ١٢٩١)

ولما كان للاستثناء المتصل أدوات أخرى غير (إلا) هي: غير، وسوى، وخلا، وعدا، وحاشا، وليس، ولا يكون[1]، فقد نبه النحاة إلى أنه ليس كل تلك الأدوات لها صلاحية (إلا) في المجيء مع الاستثناء المنقطع، ففي حين أن الأسماء كغير وسوى لها هذه الصلاحية، نجد الأفعال غير داخلة على هذا النوع من الاستثناء[2]، وذكر ابن مالك من أدوات الاستثناء المنقطع أيضا: (بَيْدَ) مضافا إلى أنّ وصلتها[3].

ولعل في هذه النقول كفاية، نتهيأ بعدها للشروع في استعراض النصوص الحديثية؛ لاستخراج ما فيها من الاستثناء المنقطع، وتحليلها لاستجلاء دلالتها.

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بدون طبعة وبدون تاريخ (٢/ ٢٢٠-٢٢١)

(٢) ارتشاف الضرب من لسان العرب (٣/ ١٥١٣)، فالأسماء من أدوات الاستثناء: غير وسوى، والأفعال: ليس ولا يكون، والمتردد بين الفعلية والحرفية خلا وعدا وحاشا على تفصيل في ذلك. انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (٢/ ٢٢٠-٢٢١)، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: خالد بن عبدالله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، (المتوفى: ٩٠٥هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م (١/ ٥٣٨- ٥٣٩)

(٣) شرح تسهيل الفوائد (٢/ ٣١٢)

المبحث الأول: دلالة الاستدراك:

دلالة الاستدراك هي الدلالة الحقيقية لـــ(لكن) التي قدر بها النحاة دلالة الاستثناء المنقطع دلالة أولية، وإننا نجد وضوح هذا الدلالة في عدد من النصوص التي سنعرض للحديث عنها ودراستها.

فمن ذلك: قول النبي صلى الله عليه وسلم «المتبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا، إلا بيع الخيار»، وفي رواية: « إن المتبايعين بالخيار في بيعهما ما لم يتفرقا، أو يكون البيع خيارا»[(١)]، فالحكم الذي يدل عليه هذا الحديث هو: إثبات الخيار لكل من البائع والمشتري شريطة عدم التفرق، وهو ما يعرف عند الفقهاء بخيار المجلس، والمراد به: أن المتعاقدين كلاّ منهما له حق الرجوع عن البيع – بعد ما تم وانعقد صحيحاً - ما داما في المجلس الذي حصل فيه عقد البيع، ولم يتفرّقا عنه بأبدانهما، فإذا تفرّقا عن مجلس العقد سقط الخيار وأصبح العقد لازماً.[(٢)]

ومقتضى هذا الكلام أن التفرق يثبت عقد البيع ويلزم به طرفيه مطلقا، فجاء استثناء بيع الخيار، ليستدرك ذلك، وعليه فالتقدير "إِلَّا بَيْعاً شُرِطَ فِيهِ الخِيَار فَلَا يَلْزَمُ بالتَّفَرُّق"[(٣)]، والاستثناء هنا منقطع، "إذ المستثنى منه خيار المجلس، والمستثنى خيار الشرط"،[(٤)] وقد

(١) صحيح البخاري المسمى الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ (٣/ ٦٤)، صحيح مسلم المسمى المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبدالباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، بدون طبعة وبدون تاريخ (٣/ ١١٦٣)، سنن أبي سنن أبي داود: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِستاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، بدون طبعة وبدون تاريخ (٣/ ٢٧٢)، سنن الترمذي: محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ)، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر وآخرين، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر، الطبعة: الثانية، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م (٣/ ٥٤١)، سنن النسائي المسمى المجتبى من السنن: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)، تحقيق: عبدالفتاح أبوغدة الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦ – ١٩٨٦ (٧/ ٢٤٨)، سنن ابن ماجه: ابن ماجه أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، (المتوفى: ٢٧٣هـ) تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي، بدون طبعة وبدون تاريخ (٢/ ٧٣٦).

(٢) الفقه المنهجي على مذهب الإمام الشافعي: الدكتور مُصطفى الخنْ، الدكتور مُصطفى البُغا، علي الشَّرْبجي، الناشر: دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، الطبعة: الرابعة، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م (٦/ ٢١)

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفى: ٦٠٦هـ)، الناشر: المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى - محمود محمد الطناحي (٢/ ٩٢)

(٤) منحة الباري بشرح صحيح البخاري المسمى تحفة الباري: زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحيى السنيكي المصري الشافعي (المتوفى: ٩٢٦ هـ)، اعتنى بتحقيقه والتعليق عليه: سليمان بن دريع العازمي، الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م (٤/ ٥٣٥)

عرف الفقهاء خيار الشرط بـــ "أن يشترط أحد المتعاقدين أو كُلٌّ منهما: أن له الخيار - أي حق فسخ العقد - خلال مدة معلومة"(١)

فالمستثنى ليس من جنس المستثنى منه، وفائدة هذا الاستدراك -المفهوم من الاستثناء المنقطع- الإشارة إلى اتفاقهما في الحكم بضوابط معينة، فعقد البيع لا يلزم إذا لم يتفرق العاقدان عن مجلس العقد، كما لا يلزم إذا اشترط أحد العاقدين مدة معينة يحق له الفسخ قبل انقضائها.

ومما تظهر فيه دلالة الاستدراك أيضا قول عائشة رضي الله عنها، تصف حال رسول الله صلى الله عليه وسلم «وما انتقم رسول الله صلى الله عليه وسلم لنفسه إلا أن تنتهك حرمة الله، فينتقم لله بها»، وفي رواية: «وما انتقم رسول الله صلى الله عليه وسلم لنفسه في شيء قط، إلا أن تنتهك حرمة الله، فينتقم بها لله»(٢)

هذا الحديث يبين خلقا عظيما من أخلاق النبي الكريم صلى الله عليه وسلم هو خلق الحلم والعفو، وهذا الخلق منه صلى الله عليه وسلم عام على كل الأشياء وفي كل الأوقات.

وبما أن هذا المعنى من الصفح والمسامحة قد يكون عند بعض الأشخاص بسبب ضعف وعجز وعدم قدرة -مع الرغبة في الانتقام حال التمكن من ذلك-، استدركت ذلك بكلام آخر ينفي هذا المعنى غير المراد نفيا تاما فقالت " إلا أن تنتهك حرمة الله، فينتقم لله بها"، فالانتقام لله -إذا انتهكت حرمته- يعني قدرة وتمكنا، وينفي الضعف والعجز المتوهم من عدم انتقامه لحظ نفسه، "فإنه لو كان يترك ذلك كله في حق الله تعالى وفى حق غيره كان ضعفاً ومهانة، ولو كان ينتقم أيضاً لنفسه في كل شيء لم يكن ثَمَّ صبر ولا حلم ولا احتمال، وكان هذا الخلق بطشًا وانتقامًا، فانتفى عنه الطرفان المذمّان، وبقى وسطها، وخير الأمور أوسطها، وكلا طرفي قصد الأمور ذميم"(٣)

والأسلوب الذي استخدمته الراوية لإثبات الصبر والحلم مع نفي الضعف والمهانة هو أسلوب الاستثناء المنقطع؛ إذ ما قبل (إلا) يتحدث عن "حق آدمي، فيسقط بإسقاطه بخلاف حقه سبحانه، كما قالت (إلا أن تنتهك) بالبناء للمجهول (حرمة الله)، وانتهاكها

(١) الفقه المنهجي على مذهب الإمام الشافعي (٦/ ٢٢)

(٢) صحيح البخاري (٤/ ١٨٩)، (٨/ ٣٠)، صحيح مسلم (٤/ ١٨١٣)، سنن أبي داود (٤/ ٢٥٠)

(٣) إكمالُ المُعْلِمِ بفَوَائِدِ مُسْلِم: عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، (المتوفى: ٥٤٤هـ) المحقق: الدكتور يحْيَى إِسْمَاعِيل، الناشر: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع- مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م (٧/ ٢٩٢)

بارتكاب المحرمات وحينئذ فهو ليس مما قبله فيكون الاستثناء منقطعا"[١]، ومعنى الاستدراك جلي في هذا الاستثناء، ومن ثم كان شراح هذا الحديث يفسرونه بقولهم: لكن إذا انتهكت حرمة الله انتصر لله تعالى، وانتقم ممن ارتكب ذلك. [٢]

ومما يدل على الاستدراك أيضا قول عمر رضي الله عنه: «إن الله لم يفرض السجود إلا أن نشاء»[٣]، والمقصود بالسجود هنا سجود التلاوة كما يوضحه صدر هذه الرواية، فهو لما نفى فرضية هذا السجود استثنى منه مشيئة الساجد ورغبته في أن يسجد، ولا شك أن هذه المشيئة ليست مستثناة من عدم الفرضية على الحقيقة -بمعنى أنها لن تحول هذا السجود غير المفروض إلى سجود مفروض-، وإنما هو استثناء منقطع، على تقدير "وَلَكِنَّ ذَلِكَ مَوْكُولٌ إِلَى مَشِيئَتِنَا"[٤]، فلئلا يلتبس عدم الفرض بعدم المشروعية استدرك بقوله: إلا أن نشاء.

ومثله في دلالة الاستدراك قول علي رضي الله عنه -وقد سئل هل عندكم شيء مما ليس في القرآن؟ أو ليس عند الناس- : «والذي فلق الحبة وبرأ النسمة، ما عندنا إلا ما في القرآن، إلا فهما يعطى رجل في كتابه، وما في الصحيفة قلت: وما في الصحيفة؟ قال: «العقل، وفكاك الأسير، وأن لا يقتل مسلم بكافر »[٥]

فهذا جواب من علي رضي الله عنه -لسائل يسأله هل اختصصتم بعلم لم ينزل به القرآن، وليس متداولا عند الناس- بأسلوب النفي والاستثناء (ما عندنا إلا ما في القرآن، إلا فهما يعطى رجل في كتابه، وما في الصحيفة)، وقد أعربه الشراح بـــ " أن (ما في الصحيفة) عطف على (ما في القرآن)، و(إلا فهما) استثناء منقطع، وقع استدراكا عن مقتضى الحصر المفهوم من قوله: (ما عندنا إلا ما في القرآن)، فإنه إذا لم يكن عنده إلا ما في القرآن، والقرآن كما هو عنده فهو عند غيره، فيكون ما عنده من العلوم يكون عند غيره، لكن التفاوت واقع غير منكر ولا مدافع، فبيّن أنه جاء من

(١) دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين: محمد علي بن محمد بن علان بن إبراهيم البكري الصديقي الشافعي (المتوفى: ١٠٥٧هـــ)، اعتنى بها: خليل مأمون شيحا، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة: الرابعة، ١٤٢٥ هـــ - ٢٠٠٤ م (٥/٩٦)

(٢) عمدة القاري شرح صحيح البخاري: أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابى الحنفى بدر الدين العينى (المتوفى: ٨٥٥هـــ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، بدون طبعة وبدون تاريخ (١٦/ ١١٢)، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري: أحمد بن محمد بن أبى بكر بن عبد الملك القسطلاني القتيبي المصري (المتوفى: ٩٢٣هـــ)، الناشر: المطبعة الكبرى الأميرية- مصر، الطبعة: السابعة، ١٣٢٣ هـــ (٩/ ٧٦)

(٣) صحيح البخاري (٢/ ٤٢)، سنن الترمذي (٢/ ٤٦٦)

(٤) سبل السلام: محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، (المتوفى: ١١٨٢هـــ)، الناشر: دار الحديث، بدون طبعة وبدون تاريخ (١/ ٣١٤)

(٥) صحيح البخاري (٩/ ١١)، سنن الترمذي (٤/ ٢٤)، سنن النسائي (٨/ ٢٣)

قبل الفهم، والقدرة على الاستنباط واستخراج المعاني وإدراك اللطائف والرموز"[١]، فتقدير الكلام هنا "لكن إن أعطى الله رجلا فهما في كتابه فهو يقدر على الاستنباط فتحصل عنده الزيادة بذلك الاعتبار"[٢].

ومثل ذلك قول أبي هريرة رضي الله عنه: «ما من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أحد أكثر حديثا عنه مني، إلا ما كان من عبد الله بن عمرو، فإنه كان يكتب ولا أكتب»[٣]، يحكم أبو هريرة رضي الله عنه هنا بأكثريته في رواية أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم، وتقدمه في هذا المجال على بقية الصحابة رضي الله عنهم، ثم يستثني من ذلك عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما بقوله (إلا ما كان من عبد الله بن عمرو)، ويعلل ذلك بأنه (كان يكتب ولا أكتب).

ولكن الناظر في كتب الحديث يجد أبا هريرة أكثر الصحابة رواية للحديث دون منازع، لم يزد عليه في ذلك أحد من الصحابة حتى عبدالله بن عمرو؛ إذ "الموجود المروي عن عبد الله بن عمرو أقل من الموجود المروي عن أبي هريرة بأضعاف مضاعفة"[٤]، مما يجعل هذا الاستثناء يحتمل أحد أمرين:

الأول: أنه استثناء منقطع، وفائدة الاستثناء المنقطع هنا الاستدراك، "أي لكن الذي كان من عبد الله بن عمرو وهو الكتابة لم يكن مني، والخبر محذوف بقرينة ما في الكلام، سواء لزم منه كونه أكثر حديثا -لما تقتضيه عادة الملازمة مع الكتابة- أم لا"[٥]، فالاستثناء ليس متصلا حتى يعطي للمستثنى حكما مخالفا للمستثنى منه، فيفيد استثناء عبدالله من بقية الصحابة في حكم أكثرية أبي هريرة عليهم في رواية الحديث، وإنما يستدرك الكلام بذكر مزية كانت لعبدالله ولم تكن لأبي هريرة وهي "ضبطه بالكتابة وتقييده بها"[٦]، ومع هذه المزية فقد ظل أبو هريرة هو الأكثر رواية لشدة ملازمته للنبي صلى الله عليه وسلم أكثر من غيره.

---

(١) تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة: القاضي ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي (ت ٦٨٥هـ) المحقق: لجنة مختصة بإشراف نور الدين طالب، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، عام النشر: ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢م (٢/ ٤٦٦)

(٢) فتح الباري شرح صحيح البخاري: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩ رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب (١/ ٢٠٤)

(٣) صحيح البخاري (١/ ٣٤)، سنن الترمذي (٥/ ٤٠)

(٤) فتح الباري لابن حجر (١/ ٢٠٧)

(٥) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري (١/ ٢٠٦)

(٦) عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٢/ ١٨٢)

الثاني: أن يظل الاستثناء على أصله من الاتصال، ويكون أبو هريرة استثنى عبدالله ظانا أنه أكثر رواية منه على الحقيقة؛ لما كان يرى من كتابته وتقييده للأحاديث، وإن ظهر لنا نحن خلاف ذلك بعد تتبعنا واستقصائنا لروايتهما وأحاديثهما "وإنما قلت الرواية عنه مع كثرة ما حمل لأنه سكن مصر وكان الواردون إليها قليلا، بخلاف أبي هريرة رضي الله عنه فإنه استوطن المدينة وهي مقصد المسلمين من كل جهة"(١).

وحديث آخر لأبي هريرة رضي الله عنه يستدرك فيه بواسطة الاستثناء المنقطع وهو قوله: «خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر، فلم نغنم ذهبا ولا فضة، إلا الأموال والثياب والمتاع» (٢).

ففي هذا الحديث يبين أبو هريرة رضي الله عنه طبيعة الغنائم التي غنمها المسلمون في خيبر، وأنها لمن تكن من النقد -الذهب والفضة-، بل كانت أموالا وثيابا ومتاعا، وواضح أن الراوي لم يرد بالأموال الذهب والفضة، بل أراد "العقار من الأرض والنخيل ونحوه"(٣)، أو تخرج هذه الرواية على لغة دوس قبيل أبى هريرة، فإنها لا تسمى العين مالا، وإنما الأموال عندهم العروض والثياب(٤).

وعلى كلا التخريجين نجد المستثنى هنا ليس داخلا في المستثنى منه؛ إذ العقار ليس من الذهب والفضة، وكذلك الثياب والمتاع، فـ "الاستثناء في قوله: إلا الأموال، منقطع يعني: لكن الأموال"(٥)، فاستدرك الراوي بهذا الاستثناء المنقطع ما قد يتوهمه السامع لقوله (لم نغنم ذهبا ولا فضة) من أنهم لم يغنموا شيئا في تلك المعركة.

ومما وقع فيه الاستثناء المنقطع بأداة غير (إلا) قول نافع: كان عبد الله بن عمر رضي الله عنهما «يجمع بين المغرب والعشاء بجمع، غير أنه يمر بالشعب الذي أخذه رسول الله صلى الله عليه وسلم، فيدخل، فينتفض ويتوضأ، ولا يصلي حتى يصلي بجمع»(٦)

هذا الحديث يبين فعل عبد الله بن عمر رضي الله عنهما في مناسك الحج، وأنه كان يوم التاسع من ذي الحجة لا يصلي المغرب في وقتها، بل يجمعها مع العشاء، ويصليهما

---

(١) الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري: محمد بن يوسف بن علي بن سعيد، شمس الدين الكرماني (المتوفى: ٧٨٦هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، طبعة ثانية: ١٤٠١هـ - ١٩٨١م (٢/ ١٢٥)

(٢) صحيح البخاري (٨/ ١٤٣)، صحيح مسلم (١/ ١٠٨)، سنن أبي داود (٣/ ٦٨)، سنن النسائي (٧/ ٢٤)

(٣) الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري (٢٣/ ١٣٨)

(٤) شرح صحيح البخاري لابن بطال: ابن بطال أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك (المتوفى: ٤٤٩هـ)، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، دار النشر: مكتبة الرشد - السعودية، الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م (٦/ ١٦٦)

(٥) عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٢٣/ ٢١٥)

(٦) صحيح البخاري (٢/ ١٦٣)، صحيح مسلم (٢/ ٩٣٧)، سنن أبي داود (٢/ ١٩٣)، سنن الترمذي (٣/ ٢٢٦)، سنن النسائي (١/ ٢٩١)

في المزدلفة، مع إبراز أنه أثناء ذهابه إلى المزدلفة يمر بالشعب الذي مر عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجته التي حجها، ويقضي حاجته ويتوضأ في ذلك الموضع، وقد عبر عن هذا التفصيل أسلوب الاستثناء، و"هذا في معنى الاستثناء المنقطع أي: يجمع، لكن بهذا التفصيل من المرور بالشعب وما بعده لا مطلقا"[(١)]، فجملة (يجمع بين المغرب والعشاء بجمع) تدل على أنه جمع وحسب، فجاء الاستثناء ليستدرك ذلك بذكر هذا التفصيل.

ومما يدل فيه الاستثناء على الاستدراك أيضا قول البراء رضي الله عنه: «كان ركوع النبي صلى الله عليه وسلم وسجوده وبين السجدتين، وإذا رفع رأسه من الركوع، ما خلا القيام والقعود قريبا من السواء» [(٢)]، فاستثناء القيام والقعود هنا "استثناء منقطع؛ لعدم دخولهما فيما ذكره"[(٣)]، فالمراد بالقيام قيام القراءة، وبالقعود قعود التشهد، وهما ليسا داخلين في المستثنى منه، وقد استثناهما استدراكا لما قد يحصل من ذهن السامع من تقارب جميع أركان الصلاة في الطول؛ لأن المتكلم قد يكتفي بذكر معظم الشيء ليدلل على باقيه، فجاء بالاستثناء المنقطع لينفي هذا المعنى غير المقصود، وليعطي حكما جديدا للقيام والقعود غير مشمول بالحكم السابق، ومما تجدر الإشارة إليه في هذا النص أنه استخدم في الاستثناء المنقطع فعل الاستثناء (خلا) خلافا لما ذهب إليه بعض النحاة من عدم جواز ذلك.

(١) عمدة القاري شرح صحيح البخاري (١٠/ ٨)

(٢) صحيح البخاري (١/ ١٥٨)، صحيح مسلم (١/ ٣٤٣)، سنن أبي داود (١/ ٢٢٥)، سنن الترمذي (٢/ ٦٩)، سنن النسائي (٢/ ١٩٧)

(٣) التَّحبير لإيضَاح مَعَاني التَّيسير: محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، (المتوفى: ١١٨٢هـ) حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه وضبط نصه: محَمَّد صُبْحي بن حَسَن حَلّاق أبو مصعب، الناشر: مكتَبَةُ الرُّشد، الرياض - المملكة الْعَرَبيَّة السعودية الطبعة: الأولى، ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م (٥/ ٣٤١)

المبحث الثاني: دلالة التأكيد

ومن الدلالات التي يخرج إليها الاستثناء المنقطع: تأكيد الكلام الذي يكون فيه، وأمامنا عدد من الأحاديث كان الغرض فيها من الاستثناء المنقطع: التأكيد.

فمن ذلك: قول النبي صلى الله عليه وسلم: «نحن الآخرون السابقون يوم القيامة، بيد أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا، ثم هذا يومهم الذي فرض عليهم، فاختلفوا فيه، فهدانا الله، فالناس لنا فيه تبع، اليهود غدا، والنصارى بعد غد»(١).

فهذا الحديث يبين مزية لهذه الأمة على الأمم الأخرى، وهي تقدمها في المنزلة والأجور مع تأخرها في الزمان، وعقّب هذه المزية بقوله: «بيد أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا»، وبيد هنا بمعنى (غير) وزنا ومعنى وإعرابا(٢)، فنحن أمام جملة استثنائية، فهل يصح أن نستثني كونهم أوتوا الكتاب قبلنا من كوننا متأخرين عنهم قد جئنا بعدهم؟

لا شك أن الاستثناء بهذا المعنى لا يستقيم، مما يقتضي حمله على الانقطاع، وهو ما نبه عليه شراح هذا الحديث، حيث ذكروا أن (بيد) لا يستثنى به في الاتصال، بل في الانقطاع(٣)، وفائدة مجيء الاستثناء المنقطع هنا هو تأكيد المدح بما يشبه الذم؛ إذ ما بعد أداة الاستثناء يكون عادة مخالفا لما قبلها، فذكر الأسبقية لهذه الأمة يوم القيامة مدح لا يفوقه مدح، وذكر الاستثناء بعده يشعر المستمع بأن شيئا سيذكر منتقصا لذلك المدح، فإذا جاء ما يخالف ذلك كان زيادة في المدح وتأكيدا له خاصة وأنه جاء للمستمع بعكس ما كان ينتظره، "ووجه التأكيد فيه ما أدمج فيه من معنى النسخ؛ لأن الناسخ هو السابق في الفضل وإن كان متأخرا في الوجود"(٤).

ومما يحمل ذات الدلالة أيضا ما روى أبو سعيد الخدري رضي الله عنه: أن أناسا في زمن النبي صلى الله عليه وسلم قالوا: يا رسول الله هل نرى ربنا يوم القيامة؟ قال: «نعم، هل تضارون في رؤية الشمس بالظهيرة ضوء ليس فيها سحاب»، قالوا: لا، قال «وهل تضارون في رؤية القمر ليلة البدر ضوء ليس فيها سحاب؟»: قالوا: لا، قال: " ما تضارون في رؤية الله عز وجل يوم القيامة، إلا كما تضارون في رؤية أحدهما»،

(١) صحيح البخاري (٢/ ٢)، صحيح مسلم (٢/ ٥٨٥)، سنن النسائي (٣/ ٨٥)

(٢) عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٦/ ١٦٣)

(٣) فتح الباري شرح صحيح البخاري: زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ)، تحقيق: محمود بن شعبان بن عبد المقصود وآخرين، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة النبوية. الحقوق: مكتب تحقيق دار الحرمين – القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م (٨/ ٧١)

(٤) فتح الباري لابن حجر (٢/ ٣٥٥)

وفي رواية: قلنا يا رسول الله هل نرى ربنا يوم القيامة؟ قال: «هل تضارون في رؤية الشمس والقمر إذا كانت صحوا؟»، قلنا: لا، قال: «فإنكم لا تضارون في رؤية ربكم يومئذ، إلا كما تضارون في رؤيتهما»[1].

والمعنى الذي يفيده الحديث هو: إثبات رؤية المؤمنين ربهم سبحانه وتعالى يوم القيامة، وقد أراد النبي صلى الله عليه وسلم أن يؤكد هذا المعنى لأصحابه فاستخدم أسلوب الاستثناء المنقطع «ما تضارون في رؤية الله عز وجل يوم القيامة، إلا كما تضارون في رؤية أحدهما»، فالمستثنى منه: عدم الضرر في رؤية الله عز وجل، والمستثنى: ضرر يلحق الرائي شبيه بالضرر الذي يلحقه حال رؤيته الشمس أو القمر، ولكن الواقع أنه لا ضرر يلحق الرائي برؤيته الشمس والقمر، فخرج الاستثناء بذلك من الاتصال إلى الانقطاع؛ لأنه لم يخرج من المستثنى منه ما يصلح للخروج منه وهو صفات ذم تستثنى من المدح، بل استثنى من المدح صفات مدح أخرى، فواجه المستمع بخلاف ما كان ينتظره من أسلوب الاستثناء، فحصل بذلك التوكيد بهذا الاستثناء المنقطع، وهو ما صرح به أحد شراح الحديث حيث قال: هذا من تأكيد المدح بما يشبه الذم، وهو من أفضل ضربيه، وذلك أنه استُثني من صفةِ ذمٍّ منفيةٍ عن الشيء صفةُ مدحٍ لذلك الشيءِ بتقدير دخولها فيها؛ أي: إلا كما تُضارون في رؤية الشمس في حال صحو السماء؛ أي: إن كان ذلك ضيراً، فأثبت شيئاً من العيب على تقدير كونِ رؤيةِ الشمس في وقت الصَّحْو من العيب، وهذا التقديرُ المفروضُ محالٌ؛ لأنه من كمال التمكُّن من الرؤية دونَ ضررٍ يلحق الرائي، فهو في المعنى تعليقٌ بالمحال، فالتأكيدُ فيه من جهة أنه كدعوى الشيء ببينة؛ لأنه علق نقيضَ المدَّعى، وهو إثباتُ شيء من العيب بالمحال، والمعلَّق بالمحال محالٌ، فعدم العيب متحقق، ومن جهة أن الأصل في مطلق الاستثناء الاتصال؛ أي: كونُ المستثنى منه بحيثُ يدخلُ فيه المستثنى على تقدير السكوتِ عنه، وذلك لما تقرر في موضعه من أن الاستثناء المنقطع مَجازٌ، وإذا كان الأصل في الاستثناء الاتصال، فذكرُ أداتهِ قبلَ ذكرِ ما بعدها يوهمُ إخراجَ الشيءِ مما قبلَها، فإذا وليها صفةُ مدح، وتحوَّلَ الاستثناءُ من الاتصال إلى الانقطاع، جاء التأكيد لما فيه من

(١) صحيح البخاري (٦/ ٤٤)، (٩/ ١٢٩)، صحيح مسلم (١/ ١٦٧)، سنن أبي داود (٤/ ٢٣٣)، سنن الترمذي (٤/ ٦٩١)، سنن ابن ماجه (١/ ٦٣)

المدح على المدح، والإشعار بأنه لم يجد صفةَ ذمٍّ يستثنيها، فاضطُرَّ إلى استثناءِ صفة مدح، وتحول الاستثناء إلى الانقطاع[١].

ومن الاستثناء المنقطع الذي يحمل في طياته معنى التأكيد قول رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «لن يدخل أحدا عمله الجنة» قالوا: ولا أنت يا رسول الله؟ قال: " لا، ولا أنا، إلا أن يتغمدني الله بفضل ورحمة "،وفي رواية: «لن ينجي أحدا منكم عمله» قالوا: ولا أنت يا رسول الله؟ قال: «ولا أنا، إلا أن يتغمدني الله برحمة »، وفي رواية أخرى: «فإنه لا يدخل أحدا الجنة عمله» قالوا: ولا أنت يا رسول الله؟ قال: «ولا أنا، إلا أن يتغمدني الله بمغفرة ورحمة»[٢]، وروايات هذا الحديث كلها متقاربة في جملة الاستثناء إلى حد قريب من التطابق، وتدور حول معنى واحد، هو سعة رحمة الله، وأنها الوسيلة الوحيدة لدخول الجنة وليس العمل، "فالعمل وإن بلغ ما بلغ لا يخلو عن نوع من التقصير المقتضي لرده لولا تفضل الله بقبوله، وليس المراد توهين أمر العمل ونفيه، بل توقيف العباد على أن العمل إنما يتم بفضل الله وبرحمته؛ كيلا يتكلوا على أعمالهم اغترارا بها"[٣].

ولما كان الصحابة يعرفون اجتهاد رسول الله في العبادة، وكثرة أعماله الصالحة تساءلوا: "ولا أنت أي لا ينجيك عملك مع عظم قدرك فقال لا إلا برحمة الله"[٤]، بأسلوب الاستثناء المنقطع، أي: لا أدخل الجنة بعملي، إلا برحمة الله التي ليست من جنس عمل الآدميين، وفائدة مجيء الاستثناء المنقطع هنا: تأكيد الحكم بعدم إنجاء العمل صاحبه وعدم إدخاله الجنة مهما عظم العمل، ومهما علت رتبة صاحبه، بحيث لم يبق شيء يستثنى من هذا الحكم، فلم يستثن منه إلا شيء من غير جنسه وهو رحمة الله ومغفرته وفضله.

---

(١) مصابيح الجامع: محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد، المخزومي القرشي، بدر الدين المعروف بالدماميني، (المتوفى: ٨٢٧ هـ)، اعتنى به تحقيقا وضبطا وتخريجا: نور الدين طالب، الناشر: دار النوادر - سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م (١٠/ ٢١٦-٢١٧)

(٢) صحيح البخاري (٧/ ١٢١)، (٨/ ٩٨)، صحيح مسلم (٤/ ٢١٦٩)، سنن ابن ماجه (٢/ ١٤٠٥)

(٣) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (المتوفى: ١٠١٤هـ)، الناشر: دار الفكر، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م (٤/ ١٦٤٣)

(٤) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري (٩/ ٢٦٦)

ومما يقصد به التأكيد أيضا قول النبي صلى الله عليه وسلم: «لا يخلون رجل بامرأة إلا مع ذي محرم»[١]، وهذا الحديث يبين حكم خلوة الرجل بالمرأة الأجنبية عنه، والاستثناء هنا "استثناء منقطع؛ لأنه متى كان معها محرم لم تبق خلوة"[٢]

وفائدة الاستثناء المنقطع في هذا الحديث: التأكيد؛ إذ "هو في الحقيقة تأكيد لما تضمنه ما قبله من حرمة الخلوة بالأجنبية مطلقاً، إذ مع حضور المحرم لم تحصل الخلوة بالأجنبية"[٣].

ومن الاستثناء المنقطع الذي سيق من أجل التأكيد الحديث الذي رواه أنس رضي الله عنه: أمر النبي صلى الله عليه وسلم ببناء المسجد، فقال: «يا بني النجار ثامنوني بحائطكم هذا»، قالوا: لا والله لا نطلب ثمنه إلا إلى الله[٤]، ففي هذا الحديث يطلب النبي صلى الله عليه وسلم من بني النجار أن يذكروا له ثمن بستان ويبيعوه له؛ ليبني عليه مسجده، ولكنهم رفضوا البيع واختاروا التبرع بذلك البستان دون مقابل، وجاء جوابهم: لا نطلب ثمنه، إلا إلى الله، مؤكدين ذلك بالقسم.

والملاحظ أن الاستثناء في جوابهم يصلح حمله على الاتصال، كما يصلح حمله على الانقطاع أيضا، وهو ما أشار إليه أحد شراح هذا الحديث بقوله: فإن قلت الطلب يستعمل بمن فالقياس أن يقال لا نطلب ثمنه إلا من الله تعالى، قلت: معناه لا نطلب ثمنه من أحد، ولكنه مصروف إلى الله تعالى، والاستثناء منقطع، أو معناه: لا نطلب ثمنه إلا مصروفا إلى الله تعالى أو منتهيا إلى الله تعالى[٥].

ولكن يظهر في تقدير الكلام باعتباره متصلا تكلف واضح، بينما يظهر تقديره باعتباره منقطعا واضحا جليا لا تلمس فيه شيئا من التكلف، وسياق الكلام يؤيده؛ إذ لما عرض عليهم النبي صلى الله عليه وسلم أن يشتري منهم بستانهم مقابل مبلغ من المال -لم يتم الاتفاق عليه بعد- رفضوا أخذ المال منه، ليس تقالّا واستصغارا لما عرضه عليهم -إذ لم يعرض عليهم شيئا محددا، وإنما جعل الخيار لهم في ذكر المبلغ المالي الذي يريدونه-، بل لأنهم أرادوا مقابله جنسا آخر غير جنس المال، هو الأجر والمثوبة من

(١) صحيح البخاري (٧/ ٣٧)، صحيح مسلم (٢/ ٩٧٨)، سنن الترمذي (٣/ ٤٦٦)

(٢) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢ (٩/ ١٠٩)

(٣) دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين (٦/ ٤٧٦)

(٤) صحيح البخاري (٤/ ١٢)، صحيح مسلم (١/ ٣٧٣)، سنن أبي داود (١/ ١٢٣)، سنن النسائي (٢/ ٣٩)، سنن ابن ماجه (١/ ٢٤٥)

(٥) الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري (١٢/ ٨٤)

الله، وأرادوا لانتقال البستان من ملكيتهم عقدا آخر غير عقد البيع هو التبرع والاحتساب، ويكون الغرض من هذا الاستثناء المنقطع: التأكيد على رفض أخذ العوض بذكر عوض لا يستطيع الراغب في الشراء بذله، وإبرام عقد لا يستطيع أحد من المخلوقين إبرامه.

ومما يجري مجرى ذلك في احتمال الاتصال والانقطاع قول أبي موسى رضي الله عنه: فوافقنا النبي صلى الله عليه وسلم حين افتتح خيبر، فأسهم لنا، أو قال: فأعطانا منها، وما قسم لأحد غاب عن فتح خيبر منها شيئا، إلا لمن شهد معه، إلا أصحاب سفينتنا مع جعفر وأصحابه، قسم لهم معهم(١)، فأبو موسى هنا يذكر حادثة حصلت له ولمن معه مع النبي صلى الله عليه وسلم، فقد قدموا من أرض الحبشة بالسفينة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، ووافق وقت قدومهم انتصار المسلمين على يهود خيبر، وفتح بلادهم، وحيازة غنائم تلك الحرب ولكن قبل قسمتها، وقد ميز رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا موسى رضي الله عنه ومن معه بميزة لم يشركهم فيها أحد غيرهم، وهي أنه قسم لهم من غنائم تلك الحرب مع أنهم لم يشهدوها، وحتى يبين أبو موسى انفرادهم بهذه المزية استخدم أسلوب الحصر بـــ(ما وإلا) فقال: (وما قسم لأحد غاب عن فتح خيبر منها شيئا، .... إلا أصحاب سفينتنا)، وحتى يؤكد هذه الخصوصية استخدم الاستثناء المنقطع بين المستثنى منه والمستثنى المتصل فقال (وما قسم لأحد غاب عن فتح خيبر منها شيئا، إلا لمن شهد معه)، فبعد أن نفى قسمته لأحد غاب عن فتح خيبر أكد هذا المعنى بقوله (إلا لمن شهد معه)، وهو مساوٍ في المعنى لقوله (ما قسم لأحد غاب عن فتح خيبر) مؤكد له، ويذكر هذين الاستثناءين المتعاقبين أحد شراح الحديث فيقول "والاستثناء الأول منقطع، والثاني متصل، والإخراج فيه من الجملة الأولى"(٢)، يعني أن المستثنى خارج من المستثنى منه الواقع في جملة (ما قسم لأحد غاب)، والاستثناء المنقطع وقع بينهما، وعن المغزى من وجود الاستثناء المنقطع هنا يقول الطيبي " قوله (إلا لمن شهد معه) استثناء منقطع للتأكيد"(٣)، ثم يذكر معنى آخر لهذا الاستثناء يجعله متصلا، ولكنه يرد هذا الاحتمال بوقائع الأحداث فيقول " ووهم

(١) صحيح البخاري (٤/ ٩٠)، صحيح مسلم (٤/ ١٩٤٦)، سنن أبي داود (٣/ ٧٣)

(٢) منحة الباري بشرح صحيح البخاري (٦/ ٢٤٥)

(٣) الكاشف عن حقائق السنن = شرح الطيبي على مشكاة المصابيح: شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي (٧٤٣هـــ)، المحقق: د. عبد الحميد هنداوي، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز (مكة المكرمة - الرياض)، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـــ - ١٩٩٧ م (٩/ ٢٧٦٩)

بعضهم وزعم أن المراد بمن شهد معه أصحاب الحديبية، فيكون الاستثناء متصلا وليس بذلك؛ لأن من حضر فتح خيبر هم أصحاب الحديبية لا غير"[(١)]، فهذا الاحتمال بعيد من وجهين: الأول: أنه لم يرد ذكر الحديبية هنا، فكيف يحمل الكلام على قصدها ولم يرد ما يدل عليها، والثاني –وهو ما أشار إليه الطيبي- أن من حضر فتح خيبر هم أصحاب الحديبية، فلا فائدة من أن يخصهم بالذكر وهم من حضروا خيبر أنفسهم، ومع ذلك فلو افترضنا أن أصحاب الحديبية هم المقصودون بالاستثناء الأول لكان المؤدى واحدا، ولبقي الاستثناء منقطعا.

وأختم هذا المبحث بهذا الحديث الذي كان للخلفية الفقهية دور واضح في حمل الاستثناء الوارد فيه على الاتصال أو الانقطاع، وهو قول طلحة بن عبيد الله: جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من أهل نجد ثائر الرأس، يسمع دوي صوته ولا يفقه ما يقول، حتى دنا، فإذا هو يسأل عن الإسلام، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «خمس صلوات في اليوم والليلة». فقال: هل عليّ غيرها؟ قال: «لا، إلا أن تطوع». قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «وصيام رمضان». قال: هل عليّ غيره؟ قال: «لا، إلا أن تطوع». قال: وذكر له رسول الله صلى الله عليه وسلم الزكاة، قال: هل عليّ غيرها؟ قال: «لا، إلا أن تطوع»[(٢)].

وفي رواية أخرى أن أعرابيا جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ثائر الرأس، فقال: يا رسول الله أخبرني ماذا فرض الله عليّ من الصلاة؟ فقال: «الصلوات الخمس إلا أن تطوع شيئا»، فقال: أخبرني ما فرض الله عليّ من الصيام؟ فقال: «شهر رمضان إلا أن تطوع شيئا»، فقال: أخبرني بما فرض الله عليّ من الزكاة؟ فقال: فأخبره رسول الله صلى الله عليه وسلم شرائع الإسلام[(٣)].

ورد هذا الحديث بهاتين الروايتين، والملاحظ: أن الاستثناء في الرواية الأولى جاء منفصلا عن الحكم الذي جاء هذا الاستثناء منه، أو بعبارة أخرى بعد طلب آخر من السائل؛ ليستيقن فهمه لمدلول العبارة الأولى، فأعاد الطلب بأسلوب الاستفهام (هل علي غيرها؟) أي هل تجب علي صلاة غير الصلوات الخمس؟ فجاء الجواب (لا، إلا أن

(١) الكاشف عن حقائق السنن (٩/ ٢٧٦٩)

(٢) صحيح البخاري (١/ ١٨)، صحيح مسلم (١/ ٤٠)، سنن أبي داود (١/ ١٠٦)، سنن النسائي (١/ ٢٢٦)

(٣) صحيح البخاري (٣/ ٢٤)، سنن النسائي (٤/ ١٢٠)

تطوع)، بتقدير: لا تجب عليك غير الصلوات الخمس إلا أن تطوع، وهكذا التقدير أيضا في بقية الأسئلة الدالة على الفرائض الأخرى من صوم وزكاة.

بينما جاء الاستثناء في الرواية الأخرى موصولا بجملة الحكم، فبعد جملة طلبية من السائل (أخبرني ماذا فرض الله علي من الصلاة)، جاء الجواب: (الصلوات الخمس إلا أن تطوع شيئا)، بتقدير: فرض الله عليك الصلوات الخمس إلا أن تطوع شيئا.

مما يشي بأن الراوي في الرواية الثانية اختصر الحوار الذي جرى في هذه الحادثة وجعله في سياق متصل، بينما اختصر راوي الرواية الأولى في الطلب الأول حيث ذكر أنه عن الإسلام بشكل مجمل، ولم يفصل في توضيح كل طلب.

والملاحظة الثانية هي تكرار الاستثناء مع كل جملة قررت الحكم -من عدم وجوب الزائد على الفريضة المبيَّنة-، ما يدل على التأكيد بشأن ذلك المستثنى.

وقد ذكر شراح الحديث لهذا الاستثناء احتمالين، الأول أن يكون متصلا، والثاني أن يكون منقطعا، قال صاحب عمدة القاري: "هذا الاستثناء يجوز أن يكون منقطعا، بمعنى: لكن، ويجوز أن يكون متصلا"[(١)]، وحمله على الانقطاع واضح؛ إذ التطوع ليس من جنس الفريضة، فهو استثناء الشيء من غير جنس المستثنى منه، وأما جعله متصلا فيحتاج شيئا من التأويل، وهو ما أشار إليه القرطبي بقوله " لأنه نفى وجوب شيء آخر إلا ما تطوع به، والاستثناء من النفي إثبات، ولا قائل بوجوب التطوع، فيتعين أن يكون المراد: إلا أن تشرع في تطوع فيلزمك إتمامه"[(٢)]، فبهذا التأويل صح حمل هذا الاستثناء على الاتصال، والذي سوغ هذا التأويل -عند القائلين بأن الاستثناء هنا متصل- هو مذهبهم الفقهي في هذه المسألة، حيث يرون أن الشروع في النافلة يوجب إتمامها، فتكون عند ذلك داخلة مع جنس الفرائض من جهة وجوب الإتمام.

فالبعد الفقهي يلقي بظلاله على فهم أصحاب هذا الرأي لهذه الجملة، ويجعلهم يتأولون هذا التأويل؛ حتى لا يعارض ما يعرفونه من حكم هذه المسألة ويفتون به، وقد تعقب الطيبي هذا التأويل بأنه " مغالطة؛ لأن الاستثناء هنا من غير الجنس؛ لأن التطوع لا يقال فيه عليك، فكأنه قال: لا يجب عليك شيء إلا إن أردت أن تطوع فذلك لك، وقد علم أن التطوع ليس بواجب، فلا يجب شيء آخر أصلا"[(٣)].

(١) عمدة القاري شرح صحيح البخاري (١/ ٢٦٧)

(٢) فتح الباري لابن حجر (١/ ١٠٧)

(٣) فتح الباري لابن حجر (١/ ١٠٧)

والغرض من الاستثناء هنا: التأكيد على أمر التطوع، فهو وإن كان ليس من جنس الواجب إلا إنه استثني منه ليدل على صلته به، وأن كونه غير واجب الفعل لا يقتضي تركه والإعراض عنه، بل الحث على فعله ولكن من غير إلزام به.

الخاتمة:

وبعد هذه الدراسة الاستقرائية للاستثناء المنقطع في صحيح البخاري، فإننا نشير إلى مجمل النتائج التي توصل إليها هذا البحث فيما يلي :

- اعتنى النحاة بالجانب الدلالي لهذا النوع من الاستثناء، ودرسوه بشكل مستفيض.
- استشهد النحاة لهذا الأسلوب بالشواهد المختلفة من قرآن وشعر وكلام منثور، إلا أن الأحاديث النبوية كادت تكون غير موجودة بين هذه الشواهد.
- تقاسمت دلالتا الاستدراك والتوكيد شواهد هذه المسألة، فدل الاستثناء في ثمانية أحاديث منها على معنى الاستدراك، وكانت دلالة التأكيد حاضرة في سبعة أحاديث.
- كان لسياق الكلام وارتباط الاستثناء بسوابقه ولواحقه أثره الكبير في الحكم على الاستثناء بالانقطاع، في الأحاديث التي اختلف الشراح في حملها على الاتصال أو الانقطاع .
- كان للخلفية الفقهية عند شراح الحديث أثر في الحكم على الاستثناء في بعض الأحاديث بالاتصال أو الانقطاع.
- التمكن اللغوي عند شراح الحديث، ودرايتهم النحوية والدلالية، ووضوح ذلك في شروحهم، واستفادتهم من الدرس النحوي والدلالي لفهم الحديث ثم إيضاحه للقارئ.
- أكثر أحاديث الاستثناء المنقطع وردت بحرف الاستثناء (إلا)، ما عدا حديثا واحدا ورد بالاسم (غير)، ووردت (بيد) في موضع واحد، وكذلك (ما خلا).
- أثبتت بعض الأحاديث ورود الاستثناء المنقطع بالفعل (خلا)، خلافا لما ذكره بعض النحاة من امتناع ذلك.
- أوضح البحث بجلاء أهمية استقراء الأحاديث النبوية للوصول إلى دلالة الأساليب النحوية.

توصية: إن سعة دواوين السنة النبوية وكثرة الأحاديث التي فيها تتطلب جهودا متضافرة؛ للوصول إلى الاستقراء المطلوب للأساليب النحوية ودراستها دلاليا، مما يتطلب دراسات مستقلة لكل أسلوب، تتجلى من خلالها الدلالات التي يحملها.

قائمة المصادر والمراجع:

١ ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥ هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م

٢ إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري: أحمد بن محمد بن أبى بكر بن عبد الملك القسطلاني القتيبي المصري (المتوفى: ٩٢٣هـ)، الناشر: المطبعة الكبرى الأميرية- مصر، الطبعة: السابعة، ١٣٢٣ هـ

٣ الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (المتوفى: ٣١٦هـ)، المحقق: عبد الحسين الفتلي، الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت

٤ إِكمَالُ المُعْلِمِ بفَوَائِدِ مُسْلِم: عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، (المتوفى: ٥٤٤هـ) المحقق: الدكتور يحْيَى إِسْمَاعِيل، الناشر: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع- مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م

٥ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بدون طبعة وبدون تاريخ

٦ التَّحبير لإيضَاح مَعَاني التَّيسير: محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، (المتوفى: ١١٨٢هـ) حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه وضبط نصه: محَمَّد صُبْحي بن حَسَن حَلّاق أبو مصعب، الناشر: مَكتَبَةُ الرُّشد، الرياض - المملكة الْعَرَبيَّة السعودية الطبعة: الأولى، ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م

٧ تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة: القاضي ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي (ت ٦٨٥هـ) المحقق: لجنة مختصة بإشراف نور الدين طالب، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، عام النشر: ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢م

٨ دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين: محمد علي بن محمد بن علان بن إبراهيم البكري الصديقي الشافعي (المتوفى: ١٠٥٧هـ)، اعتنى بها: خليل مأمون شيحا، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة: الرابعة، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م

٩ سبل السلام: محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، (المتوفى: ١١٨٢هـ)، الناشر: دار الحديث، بدون طبعة وبدون تاريخ
١٠ سنن الترمذي: محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ)، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر وآخرين، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر، الطبعة: الثانية، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م
١١ سنن أبي داود: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، بدون طبعة وبدون تاريخ
١٢ سنن ابن ماجه: ابن ماجه أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، (المتوفى: ٢٧٣هـ) تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي، بدون طبعة وبدون تاريخ
١٣ سنن النسائي المسمى المجتبى من السنن: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)، تحقيق: عبدالفتاح أبوغدة الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦ – ١٩٨٦
١٤ شرح تسهيل الفوائد محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ)، المحقق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م)
١٥ شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: خالد بن عبدالله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، (المتوفى: ٩٠٥هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م
١٦ شرح صحيح البخارى لابن بطال: ابن بطال أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك (المتوفى: ٤٤٩هـ)، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، دار النشر: مكتبة الرشد - السعودية، الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م
١٧ شرح المفصل للزمخشري: يعيش بن علي بن يعيش (المتوفى: ٦٤٣هـ) قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م

١٨ صحيح البخاري المسمى الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ

١٩ صحيح مسلم المسمى المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، بدون طبعة وبدون تاريخ

٢٠ عمدة القاري شرح صحيح البخاري: أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابى الحنفى بدر الدين العينى (المتوفى: ٨٥٥هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، بدون طبعة وبدون تاريخ

٢١ فتح الباري شرح صحيح البخاري: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩ رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب

٢٢ فتح الباري شرح صحيح البخاري: زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ)، تحقيق: محمود بن شعبان بن عبد المقصود وآخرين، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة النبوية. الحقوق: مكتب تحقيق دار الحرمين – القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م

٢٣ الفقه المنهجي على مذهب الإمام الشافعي: الدكتور مُصطفى الخِنْ، الدكتور مُصطفى البُغا، علي الشّرْبجي، الناشر: دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، الطبعة: الرابعة، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م

٢٤ الكاشف عن حقائق السنن = شرح الطيبي على مشكاة المصابيح: شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي (٧٤٣هـ)، المحقق: د. عبد الحميد هنداوي، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز (مكة المكرمة - الرياض)، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م

٢٥ الكتاب: عمرو بن عثمان بن قنبر أبو بشر، الملقب سيبويه (المتوفى: ١٨٠هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي- القاهرة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م

٢٦ الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري: محمد بن يوسف بن علي بن سعيد، شمس الدين الكرماني (المتوفى: ٧٨٦هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، طبعة ثانية: ١٤٠١هـ - ١٩٨١م

٢٧ مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (المتوفى: ١٠١٤هـ)، الناشر: دار الفكر، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م

٢٨ مصابيح الجامع: محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد، المخزومي القرشي، بدر الدين المعروف بالدماميني، (المتوفى: ٨٢٧ هـ)، اعتنى به تحقيقا وضبطا وتخريجا: نور الدين طالب، الناشر: دار النوادر- سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م

٢٩ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك): أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (المتوفى ٧٩٠ هـ)، المحقق: د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين وآخرون، الناشر: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م

٣٠ المقتضب: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (المتوفى: ٢٨٥هـ)، المحقق: محمد عبد الخالق عظيمة. الناشر: عالم الكتب. – بيروت، بدون طبعة وبدون تاريخ

٣١ منحة الباري بشرح صحيح البخاري المسمى تحفة الباري: زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحيى السنيكي المصري الشافعي (المتوفى: ٩٢٦ هـ)، اعتنى بتحقيقه والتعليق عليه: سليمان بن دريع العازمي، الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م

٣٢ المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢

٣٣ النهاية في غريب الحديث والأثر: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفى: ٦٠٦هـ)، الناشر: المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى - محمود محمد الطناحي

٣٤ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، المحقق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة التوفيقية – مصر، بدون طبعة وبدون تاريخ.